التقارير التحليلية

Qatar International Academy *for* Security Studies
أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية

التقارير التحليلية اليومية لعام 2025

قراءة معمّقة للأحداث والاتجاهات الإقليمية والدولية

التقارير التحليلية اليوميّة لعام 2025
قراءة معمّقة للأحداث والاتّجاهات الإقليميّة والدوليّة

جميع الحقوق محفوظة

أكاديميّة قطر الدوليّة للدراسات الأمنيّة

لوسيل، قطر

Qiass.org

مدخل

تجتمع في هذا الكتاب طائفة من القضايا الإقليمية والدولية التي تتقاطع مع انشغالات محلّية في ملفات متعدّدة، تمتدّ من الأمن القومي والإستراتيجيات إلى قضايا التكنولوجيا والأمن الإنساني وصراعات الموارد والاقتصاد السياسي، بما لها جميعًا من أصداء وانعكاسات مباشرة على منطقتنا. وخلال عام 2025 دأبنا على إرسال تقارير تحليلية يومية إلى المشتركين عبر البريد الإلكتروني، فكان كل تقرير منها مناسبة لتوسيع أفق التساؤل وفتح مسارات جديدة للبحث، لا سيّما في ضوء ما لقيته من تفاعل واهتمام لدى القرّاء. وعلى هذا الأساس نواصل إنتاج هذه التقارير عامًا بعد عام.

نسعى إلى الحفاظ على خطّ تحريري واضح المعالم رغم تنوّع المقاربات، بل إنّ هذا التنوّع نعدّه ضرورة منهجية تمكّننا من التقاط التفاصيل والزوايا التي قد تغيب عن النظرة الأحادية، وتزويد القارئ بما يحتاجه من سياق وتحليل. فهذا الجهد ثمرة عمل جماعي يومي يبذله الباحثون في إدارة البحوث والتحليل في أكاديمية «قياس»، إلى جانب نخبة من الباحثين والمستكتبين من خارج الأكاديمية.

وفي عالم تتسارع فيه المستجدّات إلى حدّ يوشك أن يربك القدرة على المتابعة الرصينة، نرى أنّ من واجبنا أن نقدّم للقارئ عونًا إضافيًا يتيح له متابعة التطورات والقراءة النقدية لها واستخلاص أبرز القضايا التي تستحقّ الانتباه. وهذا واجب ننهض به بقدر عالٍ من المسؤولية. وانطلاقًا من ذلك، نمضي هذا العام، كما في الأعوام السابقة، في جمع هذه التقارير ضمن كتاب سنوي يوثّق هذه القراءات والتحليلات، آملين أن يكون مرجعًا نافعًا يحقّق غايته. والله وليّ التوفيق.

إدارة البحوث والتحليل
أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية (قياس)

المشهد الحالي للإرهاب في الولايات المتّحدة الأمريكية

(2025/1/5)

- بعد مرور أربع سنوات على انتفاضة السادس من يناير، مازال الإرهاب داخل الولايات المتّحدة يشكل أحد أكثر التهديدات إلحاحًا.
- تتزايد المخاوف بشأن ما قد تشهده الولايات المتّحدة من ارتفاعٍ حادٍ في وتيرة العمليات الإرهابية مع استعداد الرئيس المُنتخب دونالد ترامب للعودة إلى منصبه.
- ألقى مكتب التحقيقات الفيدرالي القبض على مواطنٍ من فيرجينيا في منتصف شهر ديسمبر وبحوزته ما أسماه الـ FBI أكبر مخبأ للمتفجّرات محلية الصنع التي ضُبِطت على الإطلاق.
- تستهلّ وكالات الاستخبارات الأمريكية عامها الجديد 2025 بمشهد تهديدٍ إرهابيٍّ معقّد ترسمه مختلف تنوعات الطيف الأيديولوجي.

في يوم الأربعاء الماضي، وعلى بُعدِ بضعة أيام من الذكرى السنويّة لهجمات السادس من يناير على مبنى الكابيتول، انفجرت سيّارة سايبرتراك من إنتاج شركة تيسلا خارج فندق ترامب الدولي بمدينة لاس فيجاس الأمريكية. وبحسب ما ورد فقد أطلق سائق السيّارة النار على نفسه قبل وقوع الانفجار؛ مما أدّى إلى إصابة سبعة آخرين. ورغم عدم انتهاء التحقيقات بعد إلا أنّ شرطة لاس فيجاس قد أقرّت برمزيّة المشهد، فالانفجار قد وقع بسيّارة تيسلا وأمام فندق ترامب.

منذ الهجوم على الكابيتول عام 2021 لم يختف التهديد الإرهابي داخل الولايات المتّحدة الأمريكية من المشهد، إذ كشف تقريرٌ صادرٌ عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في أكتوبر أنّ عدد الهجمات الإرهابية المحلية والمخططات التي تستهدف المؤسسات الحكومية بسبب دوافع سياسية حزبية على مدى السنوات الخمس الماضية أعلى بثلاث مرات تقريبًا من الإجمالي المسجل في السنوات الخمس والعشرين الماضية. ووفقًا لمكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي فقد ارتفعت التحقيقات المتعلقة بالإرهاب المحلي بنسبة 357٪ خلال العقد الماضي. كما قدّرت وزارة الأمن الداخلي أنّ خطر التهديدات الإرهابية سّيظلّ مرتفعًا في عام 2025 «بما في ذلك الاستجابات المتطرّفة العنيفة المحتملة للتطورات الاجتماعية والسياسية المحلية». وقد امتّدت آثار الحرب على غزّة عابرةً الحدود، فقد تسبّبت في وقوع عددٍ لا يحصى من الحوادث العنيفة في الولايات المتحدة وأجّجت من مشاعر كراهية المسلمين واليهود.

ما فتئت المخاوف من احتمال ارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية تتزايد في ظلّ استعداد الرئيس المنتخب دونالد ترامب للعودة إلى منصبه خلال أسابيع قليلة. إذ تعددت الفئات والجماعات التي ترى في عودة ترامب للبيت الأبيض خطرًا وجوديًّا في ظلّ الاستقطاب السياسي الحاد الذي تعاني منه الولايات المتّحدة حاليا، ومن هذه الجماعات اللاسلطويّون والمناهضون للفاشيّة المتشدّدون والمدافعون عن البيئة والمتّشددون في مجال حقوق الحيوان، فضلًا عن المدافعين عن الحق في الإجهاض بشراسة. كما أنّ هناك قلقًا متناميًا حول تزايد وتيرة الهجمات الإرهابية التي قد ينفّذها المتعصّبون البيض والنازيّون الجدد وكارهو الأجانب ضدّ الأقليات الدينية والعرقيّة والمهاجرين.

لقد قامت وكالات مكافحة الإرهاب بعمل يُحمد في قمع عناصر اليمين المتطرف، بما في ذلك الجماعات العابرة للحدود الوطنية المرتبطة بالولايات المتحدة، مثل The Base وAtomwaffen Division. ومازال أعضاء مذهب التسريعيّة يشكّلون تهديدًا كبيرًا؛ إذ إن مكتب التحقيقات الفيدرالي لا يزال يبحث عن الشخص الذي زرع قنبلتين أنبوبيتين بالقرب من مقر اللجنة الوطنية الجمهورية والديمقراطية في واشنطن العاصمة في اليوم السابق لانتفاضة 6 يناير. وفي منتصف ديسمبر ألقى مكتب التحقيقات الفيدرالي القبض على فرد يُدعى براد سبافورد في فرجينيا، وبحوزته ما أسماه المكتب أكبر مخبأ للمتفجرات محلية الصنع التي ضُبِطت على الإطلاق. يُزعم أن سبافورد استخدم صورًا للرئيس بايدن للتدريب على التصويب واقترح «إعادة الاغتيالات السياسية». نجا الرئيس المنتخب ترامب من محاولتي اغتيال خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك محاولة قريبة للغاية بعد تعرّضه لخدش في الأذن برصاصة في مدينة بتلر بولاية بنسلفانيا خلال شهر يوليو.

لقد أثار الهجوم الإرهابي في نيو أورلينز وحادث لاس فيغاس مخاوف متجددة بشأن انتشار التطرف بين العسكريين العاملين والمتقاعدين. وقد كان وزير الدفاع لويد أوستن قد أطلق عام 2021 سلسلةً من المبادرات لمكافحة التطرف في الولايات المتحدة وخاصةً بين العسكريين. لكن الجهود تضاءلت منذ ذلك الحين؛ حيث زعم تقرير صادر عن مكتب المفتش العام في عام 2023 أنّه كان هناك 183 تحقيقًا في التطرّف المزعوم داخل الجيش الأمريكي في ذلك العام. وعلاوةً على ذلك فقد نشرت وكالة أسوشيتد برس تحقيقًا في نوفمبر عن أهميّة تقرير موّله البنتاغون حول تورّط أفراد عسكريين عاملين ومتقاعدين في 6 يناير. وكشف التحقيق أنّ التقرير استخدم بيانات قديمة، زاعمًا أنّ عدد العسكريين المعتقلين بعد 6 يناير يعكس 11.6٪من المعتقلين، بينما كان العدد الفعلي 15.2٪ من جميع الاعتقالات. ومع انتقال الإدارة الجديدة في الأسابيع القليلة المقبلة، من غير الواضح مدى جديّة الإدارة الجديدة في التعامل مع هذه القضية.

إنّ وحشيّة هجوم نيو أورلينز، الذي قام به ضابط جيش أمريكي متقاعد، من شأنها أن تعيد التركيز على الإرهاب الجهاديّ في ظلّ تصنيف مرتكب الجريمة كإرهابيٍّ مدفوعٍ بدعاية تنظيم «الدولة الإسلاميّة». وفي

سياق احتدام المشهد السياسي في أمريكا والتهديدات الصادرة عن مختلف الأطياف الأيدولوجيّة فإنّ وكالات الاستخبارات الأمريكية تستهلّ عامها الجديد داخل مشهدٍ معقّدٍ تغزل التهديدات الإرهابيّة خيوطه.

تراجعٌ في سوريا وتقدّمٌ في ليبيا: آفاق توسّع روسيا في المنطقة

(2025/1/7)

- بعد انهيار نظام الأسد، شرعت روسيا في نقل معدّات عسكريّة متطوّرة، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوّي، من سوريا إلى ليبيا للحفاظ على نفوذها الإقليمي.
- يُقال إنّ روسيا تجري مفاوضات مع هيئة تحرير الشام لضمان استمرار استخدامها للقواعد العسكرية في سوريا، بينما توجّه اهتمامها نحو ليبيا.
- تسعى روسيا لتوسيع نطاق عمليّاتها في إفريقيا، لكنّ الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها «فيلق إفريقيا» (المعروف سابقًا بمجموعة فاغنر) في مالي وأماكن أخرى أثارت انتقادات دولية.
- قد تستمرّ روسيا في توسيع أنشطتها في ليبيا، لكنّ جهودها المستقبلية للتوسع في إفريقيا قد تتعقّد نتيجة خسارة قواعدها العسكرية في سوريا التي كانت بمثابة نقطة توقف لقوّاتها.

وفقًا لتقارير حديثة، باشرت روسيا إرسال أنظمة دفاع جويّ متطوّرة ومعدّات عسكريّة أخرى من قواعدها في سوريا إلى شرق ليبيا، وقد جاء هذا التطوّر بعد انهيار نظام الأسد الذي زعزع الديناميكيات الإقليمية وأحدث تغييرًا في المنطقة. عندما تدخلت روسيا عسكريًا في الحرب الأهلية السورية عام 2015، كان نظام الأسد على وشك الانهيار، حيث لم يكن يسيطر سوى على ما دون 20٪ من الأراضي السورية. ولذلك فقد كانت الأزمة السورية لموسكو فرصةً لرسم خط أحمر يحول دون الدعم الغربي لتغيير الأنظمة الذي تبع الربيع العربي. وقد كان التدخّل العسكري الروسي، الذي اتّسم بالتكلفة المنخفضة نسبيًّا بين عامي 2015 و2020، وسيلةً فعّالة ليس فقط لتثبيت حكومة الأسد، ولكن أيضًا لاستعراض القدرات العسكريّة الروسية وتعزيز مكانتها الدولية.

استغلّت روسيا هذا النّزاع لاختبار أنظمة أسلحتها المتقدمة وتدريب قواتها في بيئة قتاليّة حقيقيّة. وقد تمكّن هذا التدخل من إبراز روسيا كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط كما زاد من مصداقيتها كشريك جدير بالثقة في منظور بعض الدول الإفريقية؛ ممّا مهّد الطريق لبناء علاقات مستقبليّة في إفريقيا. بالنسبة للرئيس فلاديمير بوتين، أضحت القوّة العسكرية الروسية المتمركزة في سوريا جزءً أساسيًا من معارضته للغرب ومنافسته الإستراتيجية مع خصوم موسكو. لعدّة سنوات سمح المرفق البحري الروسي في طرطوس وقاعدة حميميم الجوية

في اللاذقية لروسيا بالحفاظ على وجود طفيف في سوريا، لكنّه رغم ذلك كان ذا أهمية إستراتيجية، فقد ساهمت قاعدة حميميم الجوية على وجه الخصوص في دعم العمليات الروسية في إفريقيا. ومع سيطرة هيئة تحرير الشام ، أصبح مستقبل الوجود الروسي في سوريا مكسوًّا بالغموض. من المرجّح أن تركّز روسيا على تأمين قواعدها الرئيسية في طرطوس وحميميم مع محاولة الحفاظ على النفوذ السياسي في المنطقة إلى حدٍّ ما.

ثمّة أمل في توصّل موسكو إلى اتّفاق مع المجموعة للحفاظ على قواعدها العسكرية، وذلك راجع لقدرة موسكو على التكيف بسرعة مع انهيار الأسد، خاصّة في تعاملاتها مع هيئة تحرير الشام، حتى وإن عملت الولايات المتّحدة مع بعض حلفائها في الناتو على إقناع الهيئة بالتخلي عن الوجود العسكري الروسي. ورغم العمليات الوحشية التي ارتُكِبت خلال الحرب الأهلية، فضلًا عن قرارها في منح بشار الأسد اللجوء السياسي رغم استهجان الشعب السوري وهيئة تحرير الشام، لا تزال روسيا تتمتّع ببعض النفوذ في مفاوضاتها مع اللاعبين الجدد في سوريا. فميزة روسيا كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي تمكنّها من فتح الأبواب لهيئة تحرير الشام في سعيها إلى الشرعية الدوليّة. كما تسير الديناميكيات الإقليمية أيضًا لصالح موسكو. فقد تفضّل دول مثل السعودية والإمارات ومصر، التي تشعر بالقلق من دور تركيا المتزايد في سوريا، أن تظلّ روسيا حاضرة في سوريا لموازنة القوى ضدّ توسع نفوذ تركيا في المنطقة. علاوةً على ذلك، فقد سمح التدخل الروسي في 2015 بمواصلة بناء علاقات مع مجموعات المعارضة المسلحة وغيرها من الفاعلين غير الحكوميّين في سوريا، مما قد يفتح أبوابًا بديلة تسمح بالحفاظ على النّفوذ واستخدام هذه العلاقات في المفاوضات.

مع ذلك، تدرك موسكو أنّه ليس من صالحها أن ترهن الحفاظ على وجودها في الشرق الأوسط وإفريقيا بنتائج مفاوضاتها الجارية مع هيئة تحرير الشام، ولذلك فهي تعيد توزيع المعدات من سوريا إلى قواعدها في شرق ليبيا. كما أشار المسؤولون الأمريكيون إلى أنّ موسكو تستكشف حقوق الرسو طويلة الأمد في موانئ طبرق وبنغازي اللذين يشغلان موقعين إستراتيجيين على بعد 400 ميل فقط من اليونان وإيطاليا. من شأن مثل هذا الوجود الروسي في البحر الأبيض المتوسط أن يعزّز قدرتها على استعراض قوّتها في شمال أفريقيا ومواجهة وجود الناتو في المنطقة. وفي الوقت نفسه، فإنّ قرب ليبيا النسبي من روسيا مقارنة ببقية الدول الأفريقيّة يجعل منها بوّابةً تسمح بتوسيع نشاطاتها في إفريقيا عن طريق «الفيلق الإفريقي»، أو ما كان يعرف بمجموعة فاغنر.

لطالما كانت المنطقة الشرقية في ليبيا، الواقعة تحت سيطرة الجنرال خليفة حفتر، مركزًا للنشاط الروسي. واعتمد حفتر على الدعم العسكري الروسي في مواجهته مع القوات المدعومة من تركيا في غرب ليبيا. كما أدت مجموعة فاغنر، المعروفة الآن بـ «فيلق إفريقيا» دورًا رئيسًا في دعم قوات حفتر، إذ استخدمت منشآته كنقاط انطلاقٍ لعمليّات روسية أوسع تشمل مالي وبوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى. وتشير تقارير حديثة إلى أنّ طائرات شحن روسية قد توقّفت في ليبيا في طريقها إلى مالي عدة مرات هذا الأسبوع.

تثير هذه التطورات مخاوف إستراتيجية للقوى الغربية، إلى جانب قلقٍ كبير بشأن حقوق الإنسان. فالتوسّع الروسي في النشاط العسكري داخل ليبيا، حيث تتواجد مجموعة فاغنر منذ عام 2018 –رغم إعلان انسحابها في عام 2020 عندما زرعت الألغام والفخاخ المتفجرة التي أودت بحياة مئات الأشخاص– يثير مخاوف بشأن تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء إفريقيا. كما أنّ تنامي وجود ونفوذ روسيا وفيلق إفريقيا في ليبيا قد يزيد من القلق بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرون المحتجزون في مراكز الاحتجاز الليبية، وكذلك في المناطق الأخرى التي يعمل فيها فيلق إفريقيا، مثل منطقة الساحل.

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش، وهي منظمة غير ربحيّة تُعنى برصد انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، تقريرًا في أوائل ديسمبر يوثّق الانتهاكات ضد المدنيين التي ارتكبها فيلق إفريقيا بالتعاون مع القوات المالية. ووفقًا للتقرير فإن فيلق إفريقيا والقوات المالية» قتلوا عمدًا ما لا يقل عن 32 مدنيًا، من بينهم سبعة في غارة بطائرة مسيّرة، وأخفوا قسرًا أربعةً آخرين، وأحرقوا ما لا يقل عن 100 منزل خلال عمليات عسكرية في بلدات وقرى وسط وشمال مالي وذلك منذ مايو الماضي. وقد وثّقت هيومن رايتس ووتش سلسلة من الانتهاكات في مالي ارتكبتها مجموعة فاغنر سابقًا منذ وصولها إلى البلاد في ديسمبر 2021. ومع انسحاب بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) من البلاد نهاية عام 2023، تزايدت المخاوف من أن يكون عدد الانتهاكات التي ارتكبتها المجموعة المرتزقة ضد المدنيين أعلى مما أُبلغ عنه. كما رُصدت انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل فيلق إفريقيا في دول أخرى تتواجد فيها المجموعة، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث أُبلغ عن انتهاكات من بينها اغتصاب فتيات مراهقات بالقرب من قواعد الفيلق.

ومع ذلك لم تمنع التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان روسيا من توسيع عملياتها في المنطقة. ووفقًا للمعهد البولندي للشؤون الدولية، تشير تصريحات روسيا الأولية إلى أن ليبيا تُعدّ مركزًا ونقطة انطلاق لتوسع فيلق إفريقيا. ومع ذلك واجهت روسيا في البداية صعوبات في تنفيذ هذه الأهداف التوسعية. ففي بداية عام 2024، كان عدد القوات الروسية في ليبيا يقدّر بحوالي 800 جندي، مع نشاط محدود في البلاد. وبحلول شهر مايو، قدّرت منظمة «كل العيون على فاغنر» لمراقبة الأنشطة العسكرية أنّ هذا العدد ارتفع إلى 1,800 جندي. ووفقًا لمعهد دراسة الحرب، أرسلت روسيا حوالي 6,000 طن من الأسلحة والمعدات إلى ليبيا عبر سوريا في شهري مارس وأبريل 2024، كما أعادت تأهيل عدد من القواعد الجوية هناك. وفي 13 ديسمبر، أفاد موقع «إيتا ميل رادار» (ItaMilRadar) المتخصّص في تتبع الرحلات الجوية العسكرية فوق إيطاليا والبحر الأبيض المتوسط، أنّ طائرتين روسيتين من طراز «إليوشن-TD76» توقّفتا في قاعدة الخادم الجوية قرب بنغازي، ممّا يشير إلى احتمال إنشاء جسر جوي بين روسيا وليبيا.

فرنسا كساحة رئيسية في حرب التأثير الروسية

لا تأتي قضية «الأيادي الحمراء» في فراغ، هي ضمن سلسلة لا تقل عن عشر عمليات رمزية مسجَّلة في فرنسا خلال العامين الأخيرين، شملت أعمال تخريب معادية للسامية ضد النصب نفسه ورسوم نجمة داود على واجهات مبانٍ في ضواحي باريس ورؤوس خنازير وُضعت أمام مساجد وكتابات على جدران تستهدف دعم باريس لأوكرانيا. ترى أجهزة الاستخبارات الفرنسية وحلفاؤها في هذه العمليات جزءًا من مسعى روسي لتقويض ثقة الرأي العام بالمؤسسات وإظهار الدولة عاجزة عن حماية أماكن عبادة ورموز وطنية، خاصة في دولة تُعد من الأشد انتقادًا للغزو الروسي وتسعى لقيادة موقف أوروبي أكثر تشددًا تجاه موسكو.

تكشف متابعة الأثر الرقمي للحادثة أنّ الرسم على الجدار كان مجرد البداية للعملية الفعلية. ففي غضون ساعات من انتشار الصور عبر وسائل الإعلام الفرنسية، رصد باحثون آلاف الحسابات المزيفة وشبه الآلية على منصة «إكس» ومواقع أخرى تعيد نشر الصور وتربطها بسرديات متعارضة: بعضها يحمّل الجاليات المسلمة المسؤولية، وبعضها يربطها بتصاعد الدعم لغزة، وأخرى تشكّك في قدرة الدولة على حماية اليهود في فرنسا. أظهرت تحقيقات صحفية أنّ جزءًا كبيرًا من هذه الشبكات يُدار من بنية رقمية معروفة سابقًا في الأدبيات الغربية باسم «دوبلغانغر»، ترتبط بنشاط روسي منظم يستنسخ مواقع إعلامية ويضخ محتوى مزيفًا عبر وتوليد آلي للنصوص والصور.

بهذا التداخل بين فعل ميداني محدود وحملة رقمية واسعة، تتحوّل العملية من «جريمة تخريب» إلى رافعة تأثير إستراتيجي، فصورة واحدة على جدار النصب تُعاد تدويرها آلاف المرات بلغات مختلفة، وتُستثمر لتأجيج انقسامات حول الأمن والهجرة والعلاقة مع الأقليات والموقف من الحرب في أوكرانيا، وتغدو فرنسا مختبرًا مكشوفًا لتقنيات الحرب الهجينة الروسية ضد الديمقراطيات الغربية.

دلالات أوسع وأبعاد على سياسات الرد الأوروبيّة

تُبرز قضية «الأيادي الحمراء» أنّ التحدي يكمن في فهم كيف تُستخدم هذه الأفعال ضمن إستراتيجية أوسع تستثمر نقاط ضعف بنيوية في المجتمعات الأوروبية، هي الاستقطاب الهويّاتي وهشاشة فضاء الإعلام وتآكل الثقة بالمؤسسات. يواجه صانعو القرار في باريس وبروكسل سؤالًا عمليًا حول تطوير أدوات قانونية لتعريف «التدخل الأجنبي» وتجريمه كما تعزيز الربط اليومي بين أجهزة الاستخبارات والقضاء وهيئات تنظيم الفضاء الرقمي، بما يسمح بمحاسبة منفّذي العمليات ومحاصرة شبكات التضليل التي تضاعف أثرها. في المقابل، تُذكّر القضية بأن الردع الفعّال لا يتوقف عند حدود العقوبة القضائية، حيث يتطلب أيضًا سياسات تواصل شفافة

تُحبط محاولات الاستثمار السياسي في مثل هذه الحوادث وتحرم موسكو من العائد الإستراتيجي الذي تسعى إليه من وراء تخريب يبدو صغيرًا لكنه جزء من حرب طويلة النفس على استقرار المجتمعات الأوروبية.

ازدواجية معقدة: فرص الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي وتهديداته

(2025/12/15)

- أحدثت تقنيات الذكاء الاصطناعي تحولا غير مسبوق على الأمن القومي للدول، على نحو عزز من أدواتها الدفاعية والاستخباراتية والعملياتية بتفوق واضح وفي زمن قياسي.
- ثمة مخاوف من إمكانية توظيف جماعات إرهابية تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة مضادّة في شن هجمات سيبرانية أو الوصول للتقنيات النووية وحتى توليد أوبئة فتاكة.
- على الرغم من أنه يمكن الحد من تهديدات الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي عبر الرقابة والأطر القانونية، إلا أنها لا تضمن حماية شاملة ومتكاملة من التهديدات.
- تتداخل مصالح الشركات المطوّرة مع محاولات تقنين وحوكمة الاستخدامات العسكرية والاستخباراتية للذكاء الاصطناعي، ما يحد من سيطرة الدول على أمنها القومي.

تشير بعض التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي يمتلك قدرة تحويلية هائلة فيما يتعلق بأثره على الأمن القومي للدول على نحو ضاهي تأثير الأسلحة النووية والطائرات والحوسبة والتقنيات الحيوية، نظرًا لقدرته على إعادة تشكيل طريقة تنظيم الجيوش وأجهزة الاستخبارات وتغيير أولوياتها وآليات توزيع الموارد داخلها، وفي الوقت نفسه إتاحة قدرات جديدة بالكامل مثل الأنظمة الروبوتية المستقلة، مع خفض تكلفة القدرات القائمة وجعلها في متناول عدد أكبر من الدول والجهات غير الحكومية، بما يوسع خارطة التهديد عبر الحد من احتكار المؤسسات الرسمية لأدوات ممارسة العنف وكذلك المعلومات الحيوية الحساسة.

سلاح ذو حدين

لم يعد دور الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على اكتشاف الهجمات أو تصفية البيانات، إذ أصبح قادرًا على أتمتة التخطيط للهجمات المعقدة وتوليد برمجيات خبيثة وتجاوز أنظمة الدفاع التقليدية بسرعة تفوق قدرة البشر على الاستجابة. وفي هذا الصدد، تعمل نماذج الذكاء الاصطناعي الكبيرة كـ«خط إنتاج برمجي» قادر على كتابة وتصحيح وتحسين الشفرات الرقمية بوتيرة غير مسبوقة. فمن ناحية، تُتيح هذه النماذج للدول قدرات دفاعية

جديدة مثل اكتشاف الثغرات بشكل أسرع وتحليل سلوكيات الهجوم في الوقت الفعلي وحماية الأنظمة الحاسوبية والمعلومات الحساسة من الاختراق وحتى تعزيز الأمن الحدودي من خلال تحسين فاعلية نظم التحكم والمراقبة.

ومن ناحية أخرى، هي بمثابة أداة فعالة لاختراق أنظمة حيوية أو تعطيل البنى التحتية دون الحاجة إلى خبرة بشرية عالية. وعلى هذا النحو يُمكن استخدامها بشكل يهدّد الاستقرار السياسي والأمني للدول من خلال اختراق أنظمة اتخاذ القرار وتعطيل عمل المؤسسات والقطاعات الحيوية ونشر الشائعات التحريضية عبر تقنيات مثل التزييف العميق وتسريب المعلومات الحساسة كما التأثير على العمليات الانتخابية،.. إلخ. ونتيجة لذلك يصبح الأمن القومي غير قابل للانفصال عن أمن الفضاء الرقمي، ويغدو الذكاء الاصطناعي عامل قوة سياسية وجيوسياسية يُعيد تعريف الردع العسكري، حيث يؤثر في الاستقرار الداخلي ويخلق سباق تسلح تقني جديدا يفوق القدرة التقليدية للدول على التنظيم والسيطرة، ما يعني فعليًا اتساع نطاق الهجوم والدفاع معًا.

مكافحة الإرهاب أم تصعيد الإرهاب؟

يُظهر توظيف الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب تحولًا جوهريًا في أدوات الرصد الاستباقي، إذ تُمكن تقنيات تحليل البيانات الضخمة ومتابعة الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي من كشف الأنماط المشبوهة وتحديد التهديدات المحتملة في وقت قياسي عبر الاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي، ما يمنح الدول قدرة أكبر على التدخل الوقائي ومنع الهجمات الإرهابية قبل وقوعها. غير أن هذا التفوق التقني لا يُلغي حقيقة أن الجماعات الإرهابية نفسها بدأت بتطوير استخداماتها للذكاء الاصطناعي التوليدي فقد أصدرت داعش دليل دعم فني حول كيفية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي بأمان في 2023، ونشر موقع إلكتروني مؤيد لتنظيم القاعدة عدة ملصقات تحتوي على صور يُرجّح أنها صُممت باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وفي هذا الصدد، تُستخدم تقنيات التزييف العميق لإنتاج محتوى دعائي عالي التأثير باستخدام صور ومقاطع فيديو وتسجيلات صوتية مُفبركة تُحدث تأثيرًا عاطفيًا مُضللًا لدى الجمهور من خلال خلق وقائع زائفة كصور ضحايا أو مقاطع تُحاكي شهادات حيّة أو محاكاة دعائية للحياة اليومية للأفراد تحت حكم تنظيم إرهابي ما. كما طورت التنظيمات الإرهابية آلية للتجنيد التفاعلي إلكترونيًا عبر روبوتات الدردشة المدعومة بخوارزميات التخصيص الدقيق لتوجيه رسائل فورية مُصممة وفق اهتمامات ومعتقدات كل فرد على حدة، بما يمنح الخطاب المتطرف قدرة أكبر على الظهور في صورة خطاب شخصي وذو صلة مباشرة بتجارب المُستخدم. ولا يقتصر الأمر على الشق الدعائي، إنما يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تخطيط وتنفيذ الهجمات الإرهابية فعلى سبيل المثال يُمكن استخدام المسيرات المدعومة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لشن هجمات على قواعد عسكرية أو مواقع حساسة.

ثورة في التهديدات النووية والبيولوجية

يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل مشهد الأخطار النووية والبيولوجية على نحو متسارع، إذ يعزز قدرات الكشف المبكر عن أنشطة الانتشار عبر تحليل صور الأقمار الاصطناعية ورصد الأنماط الشاذة، لكنه في الوقت ذاته يفتح الباب أمام مستويات جديدة من عدم اليقين الإستراتيجي. فالاعتماد المتزايد على الخوارزميات في أنظمة القيادة والإنذار قد يزيد احتمالات سوء التقدير أو التصعيد غير المقصود، خاصة مع قدرة الخصوم على استغلال تقنيات التعلم الآلي لتحقيق تفوق غير متكافئ عبر الهجمات السيبرانية أو النماذج التنبؤية التي قد تضلل صانع القرار في لحظات حساسة.

ويتسع نطاق القلق ليشمل التهديدات البيولوجية الناشئة، فقد تتيح الأنظمة المتقدمة مستقبلًا خلق فيروسات فائقة أكثر انتشارًا وفتكًا أو تطوير أسلحة بيولوجية دقيقة يمكن توجيهها نحو مجموعات جينية أو مناطق جغرافية محددة. وتزداد الخطورة عندما تُسهم هذه الأدوات في تمكين الجهات غير الحكومية، ولا سيما الجماعات الإرهابية، من تجاوز الحواجز المعرفية التقليدية عبر تسريع تصميم التجارب وإصلاح الأخطاء وتقليل مستوى الخبرة المطلوبة لإنتاج عوامل بيولوجية خطرة. ومع أن الأخطار الحالية لاتزال محدودة عمليًا، فإن الاتجاهات التقنية تشير إلى احتمالية تحول الذكاء الاصطناعي خلال سنوات قليلة إلى قوة مضاعِفة لبيئة التهديدات البيولوجية ما لم تُفرض ضوابط ومراقبة بشرية صارمة.

مُعضلة أخلاقية

تطرح تطبيقات الذكاء الاصطناعي في السياقات الدفاعية والأمنية جملةً من الإشكاليات الأخلاقية المعقدة، من بينها استحالة حيادها لأنها تعتمد على بيانات مُحمّلة بتحيزات بشرية واجتماعية قائمة في الواقع، ما يُفضي إلى إعادة إنتاج أنماط تمييزية أو عنصرية داخل قرارات حساسة تمس حياة المدنيين أو سياسات الأمن الداخلي والخارجي. ويتجاوز الأمر مستوى «التحيز التقني» ليشمل تهديدات أعمق حال توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في المراقبة الواسعة النطاق، حيث يمكن أن تتحول إلى أدوات قمعية تُستخدم لانتهاك الخصوصية وملاحقة المعارضة وإعادة تشكيل المجال العام بطريقة تقوض حرية التعبير وتُعزز سياسات السيطرة الشمولية.

وعلى الرغم من التوقعات حول إمكانية امتلاك الذكاء الاصطناعي «وعيا ذاتيا» بعيدًا عن المطوّر إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنه سيكون «مثاليًا» من الناحية الأخلاقية، بل على العكس قد تتفاقم الأخطار في ظل غياب أطر تنظيمية واضحة تحكم سلوك الأنظمة المستقلة في ميادين القتال، بما يفتح الباب أمام سيناريوهات شديدة الخطورة تشمل تنفيذ ضربات آلية ضد أهداف خاطئة، أو حدوث اضطرابات ناتجة عن تخريب بيانات

حساسة، أو رفض الأنظمة الامتثال للتوجيهات البشرية. وبذلك يتحول الذكاء الاصطناعي من أداة يُعوّل عليها لتعزيز الأمن إلى مصدر تهديد مضاعف ما لم يُقابل بتشريعات صارمة وإستراتيجيات حوكمة فعّالة.

ومع ذلك فإن حوكمة الدول للذكاء الاصطناعي وتقنين أخلاقيات استخداماته الدفاعية والأمنية ليس مجرد «إشكالية تقنية»، وإنما يتشابك مع عوامل معقدة وفاعلين كُثر يصعب السيطرة الكاملة عليهم من قِبل الدول. فمن ناحية، تحول طبيعة التقنية نفسها دون التقنين الكامل وضمان تطبيقه نظرًا لأن تسارع التطور التقني للذكاء الاصطناعي يعرقل مواكبة الأطر التشريعية وعملية اتخاذ القرار التي تتطلب مشاورات قد تمتد لأشهر أو سنوات.

علاوة على ذلك، فإن قابلية الاستخدام المزدوج لتقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة دفاعية أو هجومية تجعل أي أطر قانونية غير مُلزمة بالضرورة للفاعلين من غير الدول، وبالتالي تفقد فاعليتها في ضبط انتشار التهديدات. وفي السياق ذاته، يصعب حتى الرقابة على التزام الدول بالاستخدام الآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي، لأن النماذج والبيانات يمكن نسخها وتخزينها ونقلها سرًا ومن غير الممكن تتبع الذكاء الاصطناعي عبر منشآت مادية أو قياس حجمه وقدراته بسهولة أو رصده بالأقمار الصناعية على غرار أنواع أخرى من الأسلحة.

ومن ناحية أخرى، يعقد مسار الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي المنافسة المحتدمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي بين القوى الكبرى، حيث يحتدم سباق التسلح على تقنيات الذكاء الاصطناعي بين الصين وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكلّ يسير بوتيرته وقيمه الأخلاقية الخاصة في ظل غياب معايير دولية أو اتفاقيات شاملة حول الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي وتخوف كل قوة من أن يؤدي التنظيم المفرط إلى خسارتها السباق التقني، ما يعزز من ترسيخ الوضع القائم ويجعل الحوكمة العالمية أبطأ وأقل كفاءة. كما أن الأفضلية التقنية تمنح الشركات المتنوعة المطوّرة لتقنيات الذكاء الاصطناعي دورًا شبه سيادي في تشكيل موازين القوة، إذ يمكنها تطوير نماذج تتجاوز قدرات الدول أو تفرض عليها خيارات سياسية وقانونية ليست مستعدة لها.

الحرب الدقيقة المتعددة المجالات في العقيدة الحربية الصينية

(2025/12/16)

- تسعى الصين إلى بناء عقيدة قتالية جديدة تجعل من «الحرب الدقيقة المتعددة المجالات» أداة رئيسية لحسم نزاع محتمل حول تايوان في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها.
- هذه العقيدة تنقل مركز الثقل من عدد السفن والطائرات إلى قدرة الشبكة على جمع المعلومات وتبادلها واستخدامها في ضرب نقاط الضعف الحيوية لدى الخصم.
- في الظاهر تمثّل هذه الرؤية قفزة نوعية في التفكير العسكري الصيني وترسّخ طموحًا لإنشاء «نظام أنظمة» مترابط.
- تكشف القراءة المتأنية عن حدٍّ لا يمكن تجاهله يتمثل في مركزية القرار وضعف المبادرة على المستويات الميدانية، وهو حدّ يفتح الباب أمام منافسين أكثر مرونة في القيادة والتصرف داخل الميدان.

إستراتيجية صينية لحسم مسألة تايوان

يتعامل صانع القرار الصيني مع قضية تايوان باعتبارها مسألة ترتبط بشرعية النظام ومستقبل صعود الصين قوة كبرى. لهذا السبب جاءت خطط تحديث جيش التحرير الشعبي خلال العقدين الماضيين على أساس فرضية مواجهة معقّدة حول الجزيرة تحت ضغط زمني كبير، مع إمكانية تدخل عسكري أميركي واسع أو محدود. الهدف الرئيس هو منع الخصم من امتلاك حرية العمل في غرب المحيط الهادئ خلال المراحل الأولى للنزاع وفرض واقع عسكري وسياسي سريع يجعل أي محاولة معاكسة شديدة الكلفة. هذا التصور يفسّر اهتمام بكين بالقدرات الصاروخية بعيدة المدى وبالمنصات الجوية والبحرية المتقدمة وبشبكات القيادة والسيطرة التي تربط كل ذلك في منظومة واحدة قادرة على العمل المتزامن.

جوهر عقيدة الحرب متعددة المجالات

في قلب هذه الرؤية تظهر عقيدة «الحرب الدقيقة المتعددة المجالات» بوصفها إطارًا ينظم طريقة استخدام القوة عبر البر والبحر والجو والفضاء والفضاء السيبراني. الفكرة المركزية هي استخدام شبكة واسعة من وسائل الاستشعار والاتصال لجمع صورة دقيقة عن انتشار الخصم، ثم توجيه ضربات متزامنة من مصادر متعددة ضد الأهداف الأكثر تأثيرًا. المقصود ليس خوض حرب استنزاف طويلة، إنما تحقيق «تأثير صاعق» في الفترة الأولى يؤدي إلى شلل المنظومة المعادية أو إرباكها إلى درجة تمنعها من تنظيم رد فعّال. بهذه الطريقة تتحول الدقة في

جمع المعلومات واستخدامها إلى سلاح إستراتيجي يوازي في أهميته حجم الترسانة الصاروخية أو عدد القطع البحرية.

منظومة ضد منظومة

تتعامل هذه العقيدة مع الحرب على أنّها صراع بين منظومتين متنافستين لا بين تشكيلات متقابلة فحسب. المنظومة الأولى هي شبكة الاستطلاع والاتصال والقيادة التي تتيح لكل طرف أن يرى الميدان وأن يفهمه وأن يصدر أوامر متناسقة. المنظومة الثانية هي قوة النيران التي تنفّذ ما يُقرَّر في اللحظة المناسبة. وفق هذا المنطق، تسعى الصين إلى جعل وحداتها البحرية والجوية والبرية عقدًا داخل شبكة واحدة، بحيث تعمل السفينة أو الطائرة مستشعرًا وناقلًا للمعلومات بقدر ما تعمل منصة إطلاق. في المقابل، تركز الجهود على ضرب عقد المعلومات لدى الخصم مثل مراكز القيادة المشتركة ومحطات الاتصالات البعيدة والأصول البحرية ذات القدرات الرادارية الكبيرة والطائرات المخصصة للإنذار المبكر وكل ما يمكّنه من رؤية ساحة المعركة وبناء صورة موحدة عنها. نجاح هذه المقاربة يعني أن الخصم يفقد وحدته الداخلية حتى لو احتفظ بجزء كبير من معدّاته.

التفوّق التقني وحدوده

الركيزة الأساسية لهذه العقيدة هي «المعلوماتية»، أي انتشار وسائل الاتصال والبيانات في كل مستوى من مستويات القوة العسكرية، ثم «التحوّل الذكي» الذي يضيف طبقات من التحليل الآلي للمعلومات. في الرؤية الصينية تصبح الوحدة الميدانية ذات قيمة أعلى عندما تكون مندمجة في شبكة رقمية غنية. الوحدات الأكثر حداثة تُصوَّر عقدًا قادرة على جمع البيانات ومشاركتها وتلقي أوامر مبنية على تحليل خوارزمي سريع، بينما تبدو الوحدات الأقدم عبئًا حين تعجز عن اللحاق بسرعة تداول المعلومات. هذا التصور يمنح الصين أفقًا لتجاوز بعض أوجه القصور التقليدية، غير أنّه يخلق في الوقت ذاته حالة ارتهان للشبكة نفسها، إذ يزداد تأثير أي اختراق أو تشويش أو تعطيل مادي لجزء من هذه الشبكة على الأداء الكلي للمنظومة.

مركزية القرار وإشكالية دورة القرار

تستهدف «الحرب الدقيقة المتعددة المجالات» تقليص الزمن الفاصل بين اكتشاف الفرصة أو التهديد وبين إصدار الأمر وتنفيذه عبر ما يُعرف بدورة الملاحظة والتوجّه والقرار والفعل. يبدو أن الصين تراهن على أن إدخال الذكاء الاصطناعي في عملية جمع المعلومات وتحليلها سيقود إلى قرارات أسرع وأكثر دقة على مستوى القيادة العليا. مع ذلك، تظل بنية النظام السياسي والعسكري في الصين قائمة على مركزية شديدة في صنع القرار

وعلى حضور قوي للبعد الحزبي داخل المؤسسة العسكرية. هذه الخصوصية تجعل نقل سلطة اتخاذ القرار إلى القادة الميدانيين أمرًا حساسًا، كما تغذي نزعة الحذر والتمسك بالنص الحرفي للتوجيهات على حساب المبادرة الذاتية. النتيجة أن المعلومات تتحرك بسرعة داخل الشبكة، بينما يبقى القرار مقيدًا بهرمية ثقيلة تحتاج إلى وقت كي تستوعب المعطيات وتمنح الإذن بالتحرك، خاصة في اللحظات الأولى من صدمة الحرب حيث تتداخل الإشارات والتقارير.

قراءة العقيدة الصينية للحرب الدقيقة المتعددة المجالات تتيح فهمًا أوسع للتحولات الجارية في التفكير العسكري على مستوى العالم. الصين تعكس من خلال هذه العقيدة اقتناعًا بأن الحروب المقبلة قد تُحسَم عبر السيطرة على المجال المعلوماتي والقدرة على ربط الموارد المتاحة في شبكة واحدة، لا عبر التفوق العددي فقط. في الوقت نفسه، تكشف هذه العقيدة عن توتر دائم بين الرغبة في تسريع دورة القرار وبين الإبقاء على مركزية السيطرة السياسية داخل الجيوش. هذا التوتر لا يخص الصين وحدها، إذ تواجهه قوى أخرى تحاول إدخال الذكاء الاصطناعي في القيادة والسيطرة من دون أن تفقد القدرة على المحاسبة والرقابة. فهم هذا التوازن بين قوة الشبكات وحدّها يساعد المراقبين وصنّاع القرار في مناطق مختلفة على إدراك أن التفوق التقني لا يتحقق عبر امتلاك أدوات الاستشعار والنيران فقط، وإنما عبر الثقافة التنظيمية التي تحدد من يملك حق اتخاذ القرار وكيف يُوزَّع هذا الحق داخل المنظومة العسكرية في زمن السلم والحرب معًا.

العجز الدفاعي في إسرائيل وصراع الأولويات بين الجيش والمالية

(2025/12/17)

- تفاقمت أزمة العجز المالي في إسرائيل بعد حرب غزة، ما دفع الحكومة إلى توسيع الإنفاق الدفاعي عبر ميزانيات تكميلية كبيرة.
- تراكمت آثار تراجع التدريب وتعطّل خطط التسلّح والاعتماد المفرط على قوات الاحتياط، ما أسفر عن تدهور واضح في جاهزية الجيش.
- اشتدّ الصدام بين الجيش ووزارة المالية حول ميزانية 2026 حتى وصل إلى تجميد المدفوعات واتهامات بتجاوزات في الإنفاق.
- أحدثت الأزمة تداعيات سياسية وأمنية هدّدت تماسك الائتلاف، بينما حذّر الجيش من تراجع مستواه القتالي إن لم تُسدّ فجوة التمويل.

تعاني إسرائيل من عجزٍ حادٍّ في الموازنة، يتعلّق بتمويل الجيش والإنفاق الدفاعي، وقد تفاقمت الأزمة بشكل كبير بعد نشوب حرب غزة الأخيرة عام 2023. شهدت هذه الحرب تعبئةً واسعة النطاق لقوات الاحتياط واستنزافًا ماليًا ضخمًا، حيث قدّر بنك إسرائيل أنّ تكاليف الحرب بين عامي 2023 و2025 قد بلغت ما يربو عن 55.6 مليار دولار. نتيجةً لذلك، ارتفع العجز المالي إلى ما يقارب 6.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 بعد الفائض الذي شهده في العام السابق، مما اضطر الحكومة لإعادة ترتيب الأولويات في الميزانية.

تفاقم العجز الدفاعي

فرضت أزمة الموازنة ضغوطًا واضحة على جاهزيّة الجيش الإسرائيلي وبرامجه التدريبية والتسليحية. فبعد نشوب حرب غزة 2023 التي وُصفت داخليًا كحرب «السبع جبهات»، وجد الجيش نفسه في حالة استنزاف غير مسبوقة تستدعي إعادة بناء مكثّفة للقوات البرية والجوية. وقد تطلّب ذلك إنفاقًا عسكريًا فاق التوقعات؛ فقد بلغ الإنفاق على العمليات في غزة ولبنان خلال عام 2024 وحده حوالي 112 مليار شيكل، مما رفع إجمالي الإنفاق العسكري لذلك العام إلى 168.5 مليار شيكل (نحو 8.4٪ من الناتج) مقارنة بـ 98.1 مليار فقط في 2023. هذه القفزة الهائلة اضطرّت وزارة المالية إلى تمرير 3 ميزانيات تكميلية لرفع الإنفاق العام من 513.7 مليار إلى 620.6 مليار شيكل.

وقد تأثّرت برامج التدريب والتأهيل العسكري في ظلّ هذه الظروف. فقيادة الجيش تستعدّ لعام 2026 مع توقعاتٍ بأن يتّسم بـ«نشاط أمني مكثّف»، مع إبقاء نحو 60 ألف جندي احتياط في الخدمة المستمرة. هذا يعني أنّ أكثر من نصف القوات المقاتلة والداعمة ستكون من جنود الاحتياط بدلًا من النظاميين، مما يفرض عبئًا ماليًا هائلًا على ميزانية الدفاع. إذ تتكبّد الدولة ما يقارب 1,100 شيكل يوميًا عن كل جندي احتياط في الخدمة، وقد بلغت تكاليف استدعاء الاحتياط منذ بداية الحرب في أكتوبر 2023 حوالي 70 مليار شيكل بشكل مباشر، علاوةً على 110 مليار شيكل كتكلفةٍ غير مباشرة على الاقتصاد. إنّ استخدام الاحتياط بهذا النطاق الواسع يُلقي ظلالًا على برامج التدريب النظامية، حيث يتعيّن على الجيش الموازنة بين تدريب المجندين الجدد وتشغيل قوات الاحتياط على الأرض. وأشارت تقارير إلى تحقيقاتٍ داخل الجيش حول استغلالٍ غير قانوني لأيام خدمة الاحتياط في بعض الوحدات، إذ تردّد أنّ موردين خارجيين حصلوا على مبالغ تعادل عدّة أيام خدمة مقابل عمل يوم واحد فقط، وهو مؤشّرٌ على ارتباكٍ إداري محتمل بفعل ضغط النفقات وسرعة التعبئة.

كما تأثرت خطط التسلّح والتحديث العسكري بسبب قيود التمويل. على سبيل المثال، خلال الحرب وما تلاها ظهرت خلافات حول شراء أسراب مقاتلات جديدة لسلاح الجو. فقد كشف وزير المالية بتسلئيل سموتريتش أنّه جمّد المصادقة على شراء سربين من المقاتلات الحديثة (إف 15 وإف 35) إلى حين انعقاد لجنة لفحص ميزانية الدفاع. وأثار ذلك انتقاداتٍ حادّة من وزير الدفاع آنذاك يوآف غالانت الذي اعتبر التأخير في

ظلّ حربٍ دائرةٍ أمرًا خطيرًا. يعكس هذا المثال كيف أدّت أزمة الميزانية إلى تعطيل خطط التحديث والتسليح، فسموتريتش برّر موقفه بأنّه لن يوافق على «خطط بناء قوة مستقبلية بعيدة المدى» دون مراجعةٍ شاملة للإنفاق الدفاعي، معتبرًا أنّ الاستمرار على نفس النهج السابق دون تصحيحٍ سيجلب كارثة. مثل هذه القرارات تعني عمليًا إرجاء برامج التسلّح الكبرى، وربما الحدّ من التدريبات والمناورات التي تتطلّب نفقاتٍ تشغيليّة مرتفعة، إلى أن يتأكّد وجود تمويل مستد ام.

علاوةً على ذلك، يواجه الجيش تحديًا في القوى البشرية تحت وطأة هذه الضغوط، إذ حذّرت القيادة، وفق تقديرات عُرضت على مسؤولين سياسيين، من أنَّ استمرار الأوضاع الراهنة دون معالجة عاجلة قد يؤدّي إلى تراجع مستوى الجيش ليصبح قوةً متوسطة. ويرجع هذا التحذير إلى صعوبة الإبقاء على جاهزيةٍ وكفاءةٍ مرتفعة بسبب الاعتماد المفرط على قوات الاحتياط المنهكة واحتمال تراجع دافعية المجندين الجدد إذا شعروا بتناقص الاستثمار في تدريبهم وتجهيزهم. ترى وزارة الدفاع في زيادة ميزانية 2026 «استجابةً إلزاميةً لمعركة وجودية» بعد حرب طويلة، مشدّدةً على أنّ الزيادة ليس ترفًا ماليًا بل ضرورة لاستعادة القدرات العملياتية، بما في ذلك تعويض الذخائر والمعدات التي استُهلكت بكثافة وتجديد المخزونات الإستراتيجية. بالمقابل، تصطدم الاحتياجات مع اعتبارات التقشف المالي، مما دفع إلى اتّخاذ قرارات صعبة كتأجيل بعض برامج التسليح أو خفض نطاق بعض التدريبات غير الضرورية لضبط النفقات.

تصاعد الخلافات بين الجيش والمالية وتداعياتها السياسية

كشفت أزمة الميزانية عن صدامٍ علني وغير مسبوق بين وزارة الدفاع ووزارة المالية في إسرائيل. فمع تضخّم كلفة الحرب وما تبعها، ظهرت فجوةٌ كبيرةٌ بين ما يعتبره الجيش ضرورةً أمنيّةً وبين ما ترغب وزارة المالية في تخصيصه. تبلغ الفجوة المقدَّرة لعام 2026 ما يقارب 50 مليار شيكل، حيث يطالب الجيش بحوالي 144 مليار شيكل بينما وضعت وزارة المالية سقفًا يتراوح بين 93 و100 مليار شيكل فقط. وأمام هذه الهوة، اتّخذ المحاسب العام في وزارة المالية ياهلي روتنبرغ خطوةً غير مألوفة بتجميد معظم المدفوعات للمؤسسة العسكرية حتى نهاية 2025 ووقف إبرام عقود جديدة تخصّ 2026. جاء ذلك بعد اكتشاف عجزٍ فوريٍّ قدره 31 مليار شيكل بين الميزانية المعتمدة والمصروفات المتوقعة حتى ديسمبر. بعبارة أخرى، اتّهمت الماليةُ الجيشَ بتجاوز السقف المحدّد للإنفاق وتحميل ميزانية 2026 التزامات مسبقة لا يمكن التراجع عنها، بما في ذلك زيادة بنحو 40٪ في صفقات التسليح مقارنة بما قبل حرب غزة.

في خضم هذا الخلاف، سعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للتدخّل منعًا لتفاقم الأزمة بين المؤسستين. فقد تجاوز الوضع كونه مجرد تنافس بيروقراطي بين وزارتين ليصبح «اختبارًا مباشرًا لمستقبل الجاهزية العسكرية وتماسك الائتلاف الحاكم والاستقرار السياسي». وهكذا وجد نتنياهو نفسه أمام معادلة صعبة، فإن انحاز

بشكلٍ واضح إلى تقشّف وزارة المالية على حساب الجيش، قد يُفجِّر ذلك أزمة ثقة مع قيادة الجيش ووزير الدفاع ويضعفه أمام الرأي العام الذي يحمّل الحكومة مسؤولية الأمن. بالمقابل، سيمسّ رضوخه الكامل لمطالب الجيش بخطط حلفائه السياسيين وبأهداف ضبط العجز المالي.

شهد عام 2024 حلولًا وسطيّة مؤقتة. ففي مايو 2024، وبعد أشهر من الخلاف العلني، اتّفق سموتريتش ووزير الدفاع آنذاك، غالانت، على تشكيل لجنةٍ عامة لفحص الإنفاق الدفاعي تضمّ ممثلين عن رئاسة الوزراء والدفاع والمالية، يحضر اجتماعاتها ممثلون عن الجيش وجهات معنيّة كـبنك إسرائيل ومجلس الأمن القومي. جاء ذلك بعد أن اتّهم سموتريتش الجيش بعدم الالتزام باتفاقٍ سابقٍ لتشكيل اللجنة. اعتُبِر إنشاء هذه اللجنة خطوةً أولى لتهدئة التوتر، لاسيما من جانب سموتريتش الذي رأى فيها «خطوة مهمة للاقتصاد والأمن» خصوصًا وأنّ أحداث 7 أكتوبر 2023 «قوّضت كثيرًا من الفرضيات الأساسية وراء الإنفاق العسكري». ومع ذلك، استمرّت المناوشات حتى بعد تشكيل اللجنة. ففي مطلع عام 2025، تصاعد الخلاف مجددًا حين ظلّت طلبات الجيش لميزانية 2026 أعلى بكثير من إطار المالية الرسمي، مما استدعى لقاءات على أعلى مستوى لحسم الأمر بقرار نتنياهو.

في المحصّلة، تجسّد أزمة موازنة الجيش الإسرائيلي صراعًا معقدًا بين الضرورات الأمنية العاجلة والقيود السياسية والاقتصادية. فمن جهة، هناك حاجة ملحّة لإعادة بناء القدرات العسكرية (بشريًا وتسليحيًا) بعد حربٍ مكلفة، ومن جهةٍ أخرى تواجه الحكومة قيود العجز المالي وضغوط حلفائها الذين يدفعون نحو إنفاق بديل يخدم أجنداتهم. وبينما يحذّر الجيش من أخطار أي تقليص على جاهزيته القتالية وسط تهديدات قائمة في غزة ولبنان وربما إيران، تخشى وزارة المالية من انهيار الانضباط المالي وتداعيات اقتصادية واسعة إذا أُطلقت يد الإنفاق العسكري بلا ضابط. كما تحوّلت الميزانية إلى ساحة مواجهة سياسية بين ائتلافٍ يسعى للبقاء عبر إرضاء مكوناته، ومعارضةٍ تتربّص لاعتلاء السلطة بوعد إصلاح الخلل في تمويل الجيش وتقاسم أعباء الخدمة. ستحدّد الأشهر المقبلة ما إذا كان نتنياهو قادرًا على تمرير خيط الميزانية من ثُقْب إبرة الانقسامات الداخلية، تجنّبًا لـــ«انفجارٍ داخلي» قد يطيح بحكومته. وفي كل الأحوال، سيترك مسار هذه الأزمة أثرًا بالغًا على قدرة إسرائيل العسكرية واستقرارها السياسي في المدى المنظور.

فرنسا كساحة رئيسية في حرب التأثير الروسية

لا تأتي قضية «الأيادي الحمراء» في فراغ، هي ضمن سلسلة لا تقل عن عشر عمليات رمزية مسجّلة في فرنسا خلال العامين الأخيرين، شملت أعمال تخريب معادية للسامية ضد النصب نفسه ورسوم نجمة داود على واجهات مبانٍ في ضواحي باريس ورؤوس خنازير وُضعت أمام مساجد وكتابات على جدران تستهدف دعم باريس لأوكرانيا. ترى أجهزة الاستخبارات الفرنسية وحلفاؤها في هذه العمليات جزءًا من مسعى روسي لتقويض ثقة الرأي العام بالمؤسسات وإظهار الدولة عاجزة عن حماية أماكن عبادة ورموز وطنية، خاصة في دولة تُعد من الأشد انتقادًا للغزو الروسي وتسعى لقيادة موقف أوروبي أكثر تشددًا تجاه موسكو.

تكشف متابعة الأثر الرقمي للحادثة أنّ الرسم على الجدار كان مجرد البداية للعملية الفعلية. ففي غضون ساعات من انتشار الصور عبر وسائل الإعلام الفرنسية، رصد باحثون آلاف الحسابات المريبة وشبه الآلية على منصة «إكس» ومواقع أخرى أعادت نشر الصور وتربطها بسرديات متعارضة: بعضها يحتل الجاليات المسلمة المسؤولية، وبعضها يربطها بتصاعد الدعم لغزة، وأخرى تشكك في قدرة الدولة على حماية اليهود في فرنسا. أظهرت تحقيقات صحفية أنّ جزءًا كبيرًا من هذه التشكيكات يُدار من بنية رقمية معروفة سابقًا في الأدبيات الغربية باسم «دوبلغانغر» ترتبط بنشاط روسي منظم يستنسخ مواقع إعلامية ويضخ محتوى مزيفًا عبر وتوليد آلي للنصوص والصور.

بهذا التداخل بين فعل ميداني محدود وحملة رقمية واسعة، تتحول العملية من «قرية تخريب» إلى رافعة تأثير إستراتيجي، فصورة واحدة على جدار تُعاد تدويرها آلاف المرات بلغات مختلفة، وتُستثمر لتأجيج انقسامات حول الأمن والهجرة والعلاقة مع الأقليات والموقف من الحرب في أوكرانية ويعيد فرنسا مختبرًا مكشوفًا لتقنيات الحرب الهجينة الروسية ضد الديمقراطيات الغربية.

دلالات أوسع وأبعاد على سياسات الرد الأوروبية

تُبرز قضية «الأيادي الحمراء» أنّ التحدي يكمن في فهم كيف تُستخدم هذه الأفعال ضمن إستراتيجية أوسع تستثمر نقاط ضعف بنيوية في المجتمعات الأوروبية، هي الاستقطاب الهوياتي وهشاشة فضاء الإعلام وتآكل الثقة بالمؤسسات. يواجه صانعو القرار في باريس وبروكسل سؤالًا عمليًا حول تطوير أدوات قانونية لتعريف «التدخل الأجنبي» وتجريمه كما تعزيز الربط اليومي بين أجهزة الاستخبارات والقضاء، وهيئات تنظيم الفضاء الرقمي، بما يسمح بمحاسبة منفذي العمليات ومحاصرة شبكات التضليل التي تضاعف أثرها. في المقابل، تُذكّر القضية بأن الردع الفعّال لا يتوقف عند حدود العقوبة القضائية، حيث يتطلب أيضًا سياسات تواصل ثقافة

للاطلاع على النتائج كاملة يرجى التواصل مع قسم البحوث والتحليل
أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية
research@qiass.org